الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme

مشاريع الرابطة

لنشر ثقافة حقوق الإنسان

2022-2016

LTDH

www.ltdh.tn

حماية حقوق المحتفظ بهم

2020- 2022

أنجز هذا المشروع بالشراكة بين منظمة محامون بلا حدود، الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان المكلفة منذ سنة 2018 برصد أماكن الاحتفاظ والايقاف التحفظي بموجب اتفاقية شراكة مع وزارة الداخلية.

يستهدف هذا المشروع ، الأشخاص المعرضين لخطر انتهاك حقوقهم الانسانية في مراكز الاحتفاظ.

يسعى هذا المشروع الى حسن تطبيق أحكام القانون عدد 5 لسنة 2016 المتعلق بالاحتفاظ.

أهداف المشروع

هدف المشروع الأساسي هو تقديم الإعانة العدلية للأشخاص في مراكز الايقاف والاحتفاظ.

كما يهدف الى تعزيز احترام حقوق المحتفظ بهم في تونس, من خلال التوعية بإجراءات القاون عدد 5 ، إضافة الى دعم قدرات أعضاء وعضوات الرابطة الذين يقومون بعمليات الرصد.

كما يدعم المشروع, مواصلة الحوار مع الأطراف الفاعلة في مجال العدالة وأصحاب القرار السياسي وفق بيانات موثوقة سعيا لإنفاذ القانون ووضع حد للإفلات من العقاب.

توصيات

- ضمان الإحترام الكلي لأحكام القانون عدد 5 من قبل الأطراف الفاعلة في السلسلة الجزائية خصوصا القضاة في علاقة بضمان الإحترام التام للإجراءات الجزائية في مادة الإحتفاظ.

- تحسين ظروف اللإحتفاظ في علاقة بالنظافة والأكل والتأكيد على مراعاة احتياجات الفئات الهشة.

- تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يمكّن المجتمع المدني من الولوج إلى أماكن الإحتفاظ.

حماية حقوق المحتفظ بهم

أنشطة المشروع

- تسهيل فرص الولوج لخدمات الإعانة العدلية للمحتجزين أو الفئات العرضة للإيقاف، من خلال توعية الشباب بحقوقهم المتعلقة بإجراءات الاحتفاظ وتقديم المساعدة القانونية.

- مأسسة المجتمع المدني وتجهيزه لرصد مدى احترام القانون عدد 5 من خلال دعم قدرات أعضاء الرابطة في القيام بعملية الرصد، وتكوين جهاز رصد خاص بالرابطة يقدم تقاريرا حول الرصد للجهات المعنية وللعموم.

- تعزيز الحوار مع الجهات الرئيسية الفاعلة في السلسلة الجزائية من خلال تنظيم سلسلة من اللقاءات، حلقات عمل وندوات تسلط الضوء على نتائج الزيارات الى أماكن الاحتفاظ، لتترتب عنها ورشات عمل حول مواطن القصور المرصودة.

المشروع في أرقام

- توعية أكثر من 2000 مستخدم لشكبة الانترنت حول القانون عدد 5
- توعية أكثر من 1000 شخص حول القانون عدد 5
- 97 إعانة عدلية
- 72 عضوا من الرابطة تلقوا تكوينا حول رصد أماكن الاحتفاظ
- 90 زيارة لأماكن الإحتفاظ

شباب مواطن و فاعل

فيفري 2019-فيفري 2021

انطلاقاً من استراتيجية الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، استحق مشروع "شباب مواطن و فاعل" أن يكون مشروعًا هيكليًا في منهج السوق ومبتكرًا في إدارته.

ساهم المشروع بشكل كبير في تجديد شباب النخبة من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وإضفاء الطابع المهني على ممارسات التعليم والتدريب والمراقبة والعمل حول قضايا حقوق الإنسان.

ساعد هذا المشروع في ظهور جيل جديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس.

مراحل المشروع

صممت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في المرحلة الأولى من مشروع JCA على تدريب مجموعة من المدربين الشبان في مجال حقوق الإنسان، وقد مكنتهم المرحلة الأولى من تطوير كفاءاتهم من خلال الأنشطة التوعوية، التي استهدفت المناطق الداخلية.

في نهاية عمليتي التوعية والتدريب، تم تطوير أعمال فنيّة في شكل عمليات مناصرة، شارك أصحابها في مسابقة تحت شعار: "الإنتاج السمعي البصري أو الفني للمناصرة: لمشاركة فعالة للشباب على المستوى البلدي"

هدفت المرحلة الثانية من المشروع إلى تعميق المهارات التي اكتسبها الناشطون الشباب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التزامهم بتعبئة المواطنين، ولا سيما الشباب الذين يعانون من أوضاع هشة، إضافة الى ضمان المشاركة النشطة في تنفيذ الآليات للرصد والمناصرة حول انتهاكات حقوق الإنسان والحكم المحلي.

كان الهدف أيضًا من تطوير شبكة المواطنين الشباب في مختلف الأقاليم: الترويج أكثر محليًا وإقليميًا للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ولكن قبل كل شيء للمساهمة في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في تونس.

شباب مواطن و فاعل

المشروع في أرقام

- أكثر من 1500 شاب في المناطق الداخلية تم تدريبهم على تقنيات الرصد والمناصرة حول انتهاكات حقوق الإنسان
- تدريب مجموعة مكونة من 28 مدربة ومدربًا شابًا في مجال حقوق الإنسان
- أكثر من 70 نشاطًا للتوعية والتدريب
- 20 عملاً فنياً في شكل عمليات مناصرة

المنشورات: دليل تدريب، تقرير حول الخبرات المستفادة

مشاريع مع DIGINTY

2012 -2022

DIGNITY
DANISH
INSTITUTE
AGAINST TORTURE

يعود التعاون بين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب (DIGNITY) إلى سنة 2012، وذلك في إطار الفريق الوطني لزيارة أماكن الاحتجاز، الذي ضم عددا من الجمعيات المُهتمة بزيارة أماكن الاحتفاظ والاحتجاز.

وبدءا من سنة 2018، أصبح التعاون ثنائيا اعتبارا إلى أنّ الرابطة كانت الطرف الوحيد من النسيج الجمعياتي الذي بإمكانه زيارة تلك الأماكن استنادا إلى مذكرة التفاهم الممضاة مع وزارة العدل.

أهداف المشروع

الهدف الأبرز من التعاون بين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب هو رفع كفاءة هياكل الرابطة، على المستوى المركزي والجهوي، في رصد أماكن الايقاف والاحتجاز وكتابة تقارير حول عملية الرصد.

أنشطة المشروع

- تنظيم دورات عديدة حول آليات الرصد وكتابة التقارير والمتابعة، استفاد منها ممثلون عن كل هيئات الفروع.
- تنظيم دورات تكوينية عن بعد لتدريب كبار المدربين من ممثلي الفروع الجهوية للرابطة في عملية الرصد وكتابة التقارير.
- تنظيم دورات حول آليات الرصد وكتابة التقارير والمتابعة، استفاد منها أكثر من 50 طبيبا يشاركون في زيارات للسجون.
- كما تمّ خلال 2022 تطوير دليل نُشر سابقا (في إطار عمل الفريق الوطني لزيارة أماكن الاحتجاز) ليكون أكثر دقة وسهل الاستعمال أثناء الزيارات.
- آخر مخرجات هذا التعاون سنة 2022، هو بعث موقع الكتروني لفائدة الرابطة، وقد تعهد المعهد الدانمركي بمتابعته وصيانته خلال السنوات القادمة..

مشاريع مع DIGINTY

المشروع في أرقام

- تكوين ممثلي 31 فرعا من الرابطة حول آليات الرصد وكتابة التقارير والمتابعة
- تكوين عن بعد ل20 من كبار المدربين في عملية الرصد وكتابة التقارير
- تكوين أكثر من 50 طبيبا يشاركون في زيارات للسجون حول آليات الرصد وكتابة التقارير والمتابعة.
- المنشورات: دليل رصد السجون وأماكن الاحتجاز
- موقع واب رسمي www.ltdh.tn

فيفري 2019 - ديسمبر 2020

humanity &inclusion

فاعلات GOUVERN'ELLES

تم تنفيذ مشروع فاعلات "النساء فاعلات في الحوكمة المحلية بالشراكة مع منظمة إنسانية وادماج المعروفة بالمنظمة الدولية للإعاقة.

السياق العام للمشروع: اصدار مجلة الجماعات المحلية التي تكرّس مبدأ اللامركزية والديمقراطية التشاركية، ومواصلة العمل على تفعيل مبدأ المساواة بين النساء والرجال ومبدأ عدم التمييز على اساس الاعاقة، اللذان نص عليهما دستور 2014 والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية.

مناطق التدخل: تونس الكبرى (بن عروس/المنيهلة/سيدي حسين/منوبة)، جندوبة وقفصة.

أهداف المشروع

يسعى المشروع إلى دعم مشاركة كل فئات النساء (بما في ذلك النساء حاملي الإعاقة) في الحوكمة المحلية.

يساهم في تحقيق التطابق بين المعايير الدولية المتعلقة بحقوق النساء حاملي الإعاقة والإطار القانوني التونسي من جهة والواقع المحلي من جهة أخرى.

يستهدف بشكل اساسي النساء (بجميع فئاتهن) في المناطق المعنية، لكنه يعمل مع كل الأطراف من أجل تعزيز مشاركة النساء بالحوكمة المحلية وبالأساس:

- أصحاب القرار المحليين
- المجتمع المدني المحلي
- المجتمع عبر الحملات التحسيسية

لان الحواجز تتعدد امام النساء عندما تكون الأطراف الأخرى غير مهتمة بقدر كاف بمشاركتهن.

Gouvern'elles فاعلات

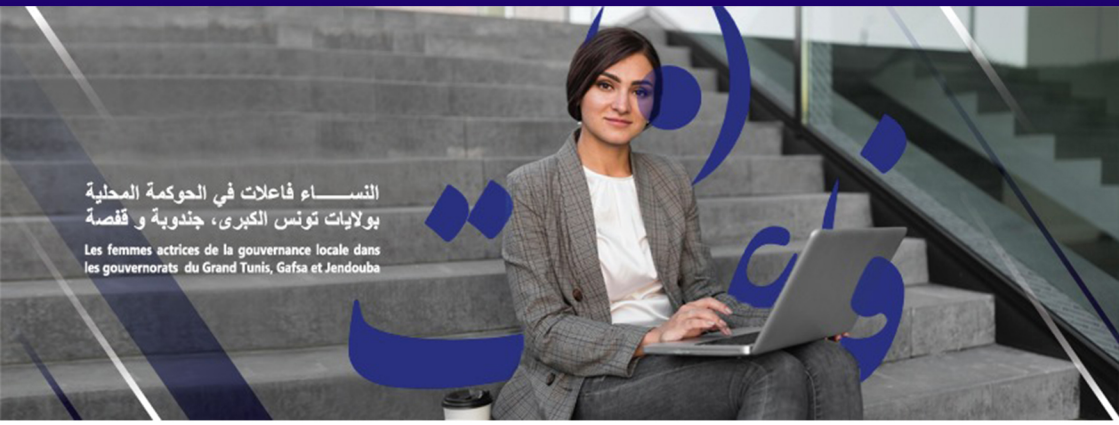

أنشطة المشروع

تشخيص لاحتياجات النساء حاملي الإعاقة:

دراسة تشخيصية على مستوى البلديات المعنية للسياسات والاجراء ات المتعلقة بالنساء وتشخيص لمدى اعتماد الجمعيات المحلية للمقاربة الدامجة ومقاربة النوع الاجتماعي

تعزيز القدرات:

دوارات تدريبية خاصة بأصحاب القرار والمجتمع المدني والنساء المشاركات في المشروع في: الحوكمة المحليّة المحلية، المقاربة الدامجة، مقاربة النوع الإجتماعي، مقاربة حقوق الانسان، الميزانية التشاركية المبنية على النوع الاجتماعي.

إحداث ديناميكية تشاركية على المستوى المحلي:

عبر وضع و تعزيز آليات لقاء ونقاش بين المجتمع المدني والمواطنات وأصحاب القرار على المستوى المحلي تمكن المواطنات من اقتراح برامج تنمية محلية

الرصد والمتابعة:

تدريب المجتمع المدني المحلي على رصد ومتابعة السياسات العمومية المحلية المتعلقة بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

النشر:

نشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والبيانات الرئيسية

Gouvern'elles فاعلات

نتائج المشروع

- ظهور القيادات النسائية في النشاط الجمعياتي وتعزيز قدراتهن على المشاركة في الحكم فعليا

- التزام السلط المحلية مع منظمات المجتمع المدني بوضع وتنفيذ خطط العمل والسياسات الشاملة التي تيسر مشاركة المرأة في الحكم المحلي

- تعزيز منظمات المجتمع المدني من المناطق المستهدفة لقدراتها في مجالي الرصد والمناصرة في مجال الحكم المحلي

- تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والبيانات الرئيسية ونشرها على الجمهور ووحدة الادارة في البرنامج لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في تونس.

المشروع في أرقام

42 جمعية وقع تشخيص عملها حول مدى ادراجها لمقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة الدامجة بهدف تحسين مشاركة النساء في الحوكمة المحليّة

109 من ممثّلات وممثلي المجتمع المدني من جملتهم 15 من ذوات وذوي الإعاقة وقع تحسيسهن وتحسيسهم حول ادراج المقاربة المبنية على النوع الاجتماعي والمقاربة الدّامجة في الحوكمة الجمعياتية من بينهم 68% نساء و32 % رجال.

135 من النساء يجتمعن بشكل دوري لتقاسم تجاربهن واندماجهن في الشأن المحلّي عبر مجموعات محلّية

96 من النساء شاركن في أنشطة المناصرة والرّصد وحلقات نقاش مع صنّاع القرار المحلّيين عبر المنتديات المحلّية

تنمية قدرات 150 من ممثلات وممثلي المجتمع المدني و10 بلديات حول مقاربة حقوق الانسان والمقاربة المبنية عن النوع الاجتماعي والمقاربة الدامجة والحوكمة المحليّة والتنمية المحلية والميزانية التشاركية

Baddel بدّل

2022

مشروع "بدل" بالشراكة مع منظمة نوفاكت

هو مشروع في طور الإنجاز يهدف الى تدعيم مشاركة الشباب والنساء في الشأن المحلّي من خلال تقديم مقترحات في المخطط الاستثماري السنوي والمخطط التنموي المحلي من أجل الوقاية من مخاطر التطرف العنيف والتماسك الاجتماعي تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

أهداف المشروع

- القيام بحملة اتصالية من أجل تشجيع الشباب والنساء للمشاركة في برامج المخطط الاستثماري السنوي والمخطط التنموي.

- القيام بحملة مناصرة من أجل ادراج برامج الشباب والنساء بكل من: برج السوقي الكاف والدهماني.

أنشطة المشروع

- أكثر من 75 شاب وامرأة شاركوا في موائد مستديرة مع صناع القرار المحليين لمناقشة أولوياتهم في جهاتهم

- دورة تكوينية لفائدة شباب المناطق المستهدفة في المشروع من أجل تبسيط مسار الاعداد للمخطط السنوي الاستثماري والمخطط التنموي

التعهد بالنساء ضحايا العنف

مشروع التنسيق القطاعي بين مختلف المتدخلين في التعهد بالنساء ضحايا العنف:

يأتي هذا المشروع في اطار التحالف الجمعياتي من أجل القضاء على العنف . وهو مشروع بالشراكة مع منظمة أوكسفام، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، رابطة الناخبات التونسيات.

أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع إلى القيام بتشخيص ميداني من أجل تحسين خدمات كل الأطراف المتدخلة في التعهد بالنساء ضحايا العنف في جهة الشمال الغربي (سليانة / الكاف / جندوبة وباجة).

التعهد بالنساء ضحايا العنف

أنشطة المشروع

- القيام بمحادثات فردية ومرافقة 12امرأة ضحية عنف وتشخيص مساراتهن
- القيام بندوة جهوية لتقديم نتائج التشخيص الميداني حول مسارات النساء ضحايا العنف
- إنجاز فيديو تحسيسي بالشراكة مع جمعية النساء الديمقراطيات من أجل تحسيس النساء بحقوقهن التي كفلها قانون 58 /2017

IMCAN -إمكان

ماي2021-جانفي 2022

هـي مبـادرة تركـز علـى منـع التطـرف والعنـف بيـن الشـباب المعرضيـن لخطـر الإقصـاء الاجتماعي في تونس الكبرى.

يهـدف "إمـكان" إلـى تعزيـز (إعـادة) الادمـاج الاجتماعـي والاقتصـادي للشـابات المعرضيـن لخطـر الإقصـاء الاجتماعـي فـي تونـس الكبـرى مـن خـلال: خلـق الفـرص لإدماجهـم الاجتماعـي الكامـل، مـن خـلال تعزيـز ودعـم المراكـز العامـة للوقايـة والتكامـل الاجتماعـي (مراكـز الدفـاع والادمـاج الاجتماعـي - CDIS - ومراكـز الحمايـة الاجتماعيـة للأطفـال - CPSI) بأفضل طريقة ممكنة لأداء واجباتهم.

ومـن خـلال خلـق فـرص لتحسـين فـرص العمـل لهـم ولأسـرهم عبـر تنفيـذ مبـادرات الاقتصـاد الاجتماعي والتضامني.

أهداف المشروع

- تعزيـز دور مراكـز الدفـاع والادمـاج الاجتماعـي ومراكـز الحمايـة الاجتماعيـة للأطفـال كمسـاحات لتعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي.

- سـيرافق موظفـو مراكـز الدفـاع والادمـاج الاجتماعـي فـي بـن عـروس وأريانـة، المسـؤولين عـن الإشـراف علـى الشـباب المعرضيـن لخطـر الإقصـاء الاجتماعـي، ومنظمـات المجتمـع المدنـي التـي يتعاونـون معهـا فـي تحديـد وإطـلاق مبـادرة رائـدة لمنـع التطـرف العنيـف، وتعزيـز ثقافـة حقـوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

- وفقًـا للبيانـات المتاحـة حاليًـا، فـإن الشـباب الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 14 و18 عامًـا هـم الفئـة العمريـة الأكثـر عرضـة للتطـرف العنيـف. يتضاعـف هـذا الخطـر فـي حالـة الشـباب المعرضيـن لخطـر الإقصاء الاجتماعي.

- يـرى أعضـاء هـذه المبـادرة أنـه مـن أجـل منـع التطـرف والعنـف داخـل هـذه المجموعـة، مـن الضـروري تزويـد موظفـي المؤسسـات العامـة المسـؤولة عـن رعايتهـم والمنظمـات غيـر الحكوميـة التـي يتعاونـون معهـا بالوسـائل اللازمـة لبنـاء المرونـة وخلـق فـرص التنميـة الشـخصية والتعويـل علـى الذات بالنسبة للشابات المعرضات لخطر الإقصاء الاجتماعي.

- يـؤدي اسـتبعاد المجموعـة المعرضيـن لخطـر الإقصـاء الاجتماعـي إلـى وصمهـم وقطـع روابطهـم مـع بقيـة المجتمـع، ممـا يحفزهـم علـى التطـرف والعنـف.

IMCAN -إمكان

- إن تحسين الوصول إلى الموارد الاقتصادية للمجموعات المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي يسهل اندماجهم وتماسكهم الاجتماعي. يجب أن يقوم الإدماج الاقتصادي على نموذج يجعل المجتمعات أكثر مرونة.

- سيرافق برنامج IMCAN لتنفيذ نماذج الإدارة الذاتية من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تشمل مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يضمن التوزيع العادل للموارد ، ويعزز المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ويعزز الشعور بالانتماء إلى المجتمع.

- تعزيز التعاون ونقل الخبرات بين الجهات الفاعلة العاملة مع الشباب المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي وأسرهم من أجل تعزيز اعتماد استراتيجيات شاملة لدعم الوقاية من التطرّف العنيف من خلال خلق الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

المشروع في أرقام

- تكوين قرابة 80 إطارا وموظفا من مراكز الحماية الاجتماعية للأطفال ومراكز الدفاع والادماج الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني
- دعم قدرات 120 شابًا (40٪ نساء) من الزائرين / العاملين في هذه المراكز حول التطرف العنيف ، وتحسين الدفاع عن حقوقهم وتعزيز قدراتهم
- مرافقة 30 امرأة من المعرضات لخطر الإقصاء الاجتماعي في تنفيذ مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المنشورات: كتيبات موجهة للمهنيين في الإدماج الاجتماعي والمهني

الإعانة العدلية

جوان2021-ديسمبر 2021

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

يهدف المشروع إلى تمكين الأشخاص الذين يلجؤون للرابطة أو شبكة الجمعيات التي تنتمي إليها (FTDES ، SNJT ، Beity ، DAMJ ، ASF ، AL BAWSALA ، ATFD ...) من الإعانة العدلية من خلال شبكة المحامين التابعة لها، سواء أمام المحاكم الجنائية عقب الاعتقالات أو أمام المحاكم المدنية.

يهتم المشروع بالأشخاص الموقوفين والمودعين بمراكز الإيقاف، الذين يلتجؤون للرابطة أو الجمعيات الصديقة أو منصات رصد الانتهاكات التي تعتبر الرابطة القلب النابض في عملية الرصد.

كما يهتم المشروع بالنساء والفتيات ضحايا العنف بجميع أنواعه (الأخلاقي، الجسدي، التحرش ...)

أنشطة المشروع

- تنمية معارف المحامين الشبان وغرس مبادئ حقوق الإنسان فيهم

- دعم قدرات المحامين حول الإعانة العدلية في المسائل الجنائية والمدنية

- تشريك المحامين في ديناميكية مجتمع مدني مدافع.

- الإعانة العدلية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين والصحفيين...

- الإعانة العدلية للنساء ضحايا العنف

- التكفل بالموقوفين لدى الشرطة من خلال تعيين محام ودفع تكاليف الملف وأتعاب المحامين

الإعانة العدلية

الإعانة العدلية للنساء ضحايا العنف

يعتبر العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا خطيرًا، تنجر عنه عدة عواقب على الصحة البدنية والجنسية والعقلية للنساء والفتيات.

يؤثر العنف على عيش المرأة الكريم ويمنعها من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية، حيث يشمل الأسرة والمجتمع والوطن.

نظرًا لارتفاع معدل الاعتداءات على النساء والفتيات في تونس، وتزايد عدد ضحايا العنف من النساء اللاتي تلتمسن الدعم والحماية والإعانة العدلية، اعتبرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه من الضروري تخصيص صندوق للمساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف.

المشروع في أرقام

- أكثر من 600 شخص في جميع أنحاء البلاد، دافعت عنهم الرابطة خلال موجات الاعتقالات في جانفي وفيفري 2021 بفضل فروعها الجهوية وأصدقائها المحامين
- دعم قدرات أكثر من 50 محاميا في مجال حقوق الإنسان
- تكوين شبكة من المحامين أصدقاء الرابطة في 24 ولاية

WAHDA - وحدة

ديسمبر 2020-ماي 2022

مشروع "وحدة": لدعم المجتمع المدني التونسي في الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز التماسك الاجتماعي لدفع إدارة أزمة COVID-19 والتحول السياسي والاستقرار الإقليمي في البلاد

الشركاء التونسيون: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وجامعة قرطاج

المنظمات الكتالونية المرتبطة: مؤسسة NOVACT و Solidarity التابعة لجامعة برشلونة

الممول: الوكالة الكتالونية للتعاون الإنمائي

الجمهور المستهدف: المدافعون عن الحقوق، الشباب...

أهداف المشروع

الهدف الرئيسي:

المساهمة في عملية توطيد الديمقراطية في تونس على أساس احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين كمصدر للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف خاص:

تعزيز دور المجتمع المدني التونسي، وخاصة النساء والشباب، للدفاع عن الفضاء المدني من خلال حماية الحقوق المدنية والسياسية والتماسك الاجتماعي والأثر السياسي والاجتماعي، لتحسين الحكم الديمقراطي، من منظور النوع الإجتماعي ومنظور إقليمي، في سياق يتم فيه تقييد الحقوق المدنية والسياسية التي بررتها أزمة COVID-19

WAHDA - وحدة

أنشطة المشروع

-تطوير تشخيص تشاركي لوضع الحقوق المدنية والسياسية في تونس خلال جائحة COVID-19

- تنظيم دورات تدريبية لمراقبي حقوق الإنسان

- تطوير أداة رقمية لتتبع البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على شبكة الأنترنت

- ورشة عمل عبر الإنترنت لتبادل الخبرات مع أنظمة وفرق مراقبة حقوق الإنسان الأخرى في كاتالونيا وفلسطين

- تحليل البيانات التي تم جمعها وكتابة التقرير من قبل فريق تنسيق البحث

- برنامج تدريبي للقادة التونسيين حول الفضاء المدني والحقوق المدنية والسياسية

- إنشاء لجنة من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين ذوي الصلة بعملية الانتقال السياسي في البلاد والدفاع عن حقوق الإنسان

- حملة تعبئة اجتماعية مبنية على روايات بديلة واستراتيجيات غير عنيفة للدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية

-مؤتمر صحفي ومداخلة في البرلمان التونسي

المشروع في أرقام

تكوين 30 شابًا من تونس الكبرى، ضمن برنامج "ريزوما" المخصص للقادة التونسيين حول الفضاء المدني والحقوق المدنية والسياسية

30 ساعة من التكوين في أسبوع واحد باستخدام منهجية "ريزوما" على أساس المحتوى النظري العملي ، وزيارات / اجتماعات مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الكتالونيين والدوليين ، وتطوير دراسات الحالة لتطبيق المعرفة والأدوات المكتسبة

المنشورات: التقرير الختامي

التعاون مع UNICEF

2022 - 2018

بدأ التعاون المباشر بين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومكتب منظمة يونسيف بتونس منذ 2018، عبر تنظيم دورات تكوينية هدفها نشر ثقافة حقوق الطفل والآليات الوطنية والدولية ذات الصلة،

شارك فيها أكثر من 270 شخصا من مختلف فروع الرابطة.

كما تم خلال تلك السنة والتي تليها تركيز 19 تنسيقية جهوية ضمت فروع الرابطة وعددا كبيرا من المنظمات والهياكل ذات الصلة بحقوق الطفل، ترمي إلى متابعة أوضاع الطفولة جهويا.

تطوّر التعاون

بين سنتي 2019 و2022 توسّع التعاون وتطور في منحييْن:

مواصلة تعزيز ثقافة حقوق الطفل وطنيا ومحليا

- أوكل مكتب يونسيف بتونس إلى الرابطة تنسيق الاحتفال بمرور 30 سنة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل
- تنظيم حملة وطنية تزامنت مع الانتخابات التشريعية والرئاسية للتنبيه إلى مركزية حقوق الطفل في برامج الأحزاب والمترشحين
- تنظيم ورشة حول تنقيح مجلة حماية الطفولة
- تنظيم دورات تكوينية إقليمية لفائدة المستشارين البلديين.

التعاون مع UNICEF

التركيز على الرصد والمتابعة

- اقتراح رؤية رابطية لحقوق الطفل

- تركيز مجموعات لدعم الأطفال في العدالة تضمّ عددا من المحامين في الولايات القريبة من الإصلاحيات

- تنظيم ورشتين تحسيسيتيْن لفائدة العاملين في الإصلاحيات بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للسجون والإصلاح

المنشورات: صياغة دليل عن أماكن إيواء الأطفال ونشره، وكان الأول من نوعه في المنطقة العربية وإفريقيا

حوكمة حقوق الطفل في مراكز حماية الأطفال

جوان 2021 - جوان 2022

يسعى المشروع إلى تعزيز احترام حقوق الطفل في سياق العدالة والعدالة للأطفال من خلال الإعانة العدلية، كما أنه يعمل على بناء قدرات العاملين في مراكز حماية الطفل (مجاز الباب ، المروج ، المغيرة ، سيدي الهاني ، سوق الجد) لتعزيز حقوق الطفل في هذه المراكز.

كما قامت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالتنسيق مع المديرية العامة للسجون والإصلاحات باقتراح قائمة المرشحين للمشاركة في التدريب.

أهداف المشروع

الهدف الرئيسي:

التدريب في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص ليس غاية في حد ذاته ولكن وسيلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

كما أنها فرصة لبناء قدرات عدد من مراكز حماية الطفل، في سياق العدالة للأطفال وتعزيزها من خلال نشر احترام وحماية وتطبيق حقوق الطفل في هذه المراكز دون إغفال تقييم واقع الالتزامات التي تم التعهد بها واتخاذ المبادرات لتعزيزها وتحسينها.

أهداف أخرى:

- التذكير باتفاقية حقوق الطفل ومبادئها وأحكامها.
- تحديد الحقوق المتعلقة بحضانة الأطفال في إطار العدالة في المراكز.
- تحديد المبادئ الإرشادية المتعلقة بمعاملة الأطفال المودعين بهذه المراكز والصعوبات التي تواجه تطبيقها والإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- نشر دليل متابعة وتقييم أوضاع الأطفال في مراكز حماية الأطفال المخالفين للقانون.
- فحص تقارير من هيئات الرقابة (خدمة المحاسبة ، خدمة منع التعذيب ، ضباط حماية الطفل)

حوكمة حقوق الطفل في مراكز حماية الأطفال

- اكتساب وتعزيز المعرفة حول حقوق الطفل من قبل المشاركين.
- اكتساب المشاركين المهارات اللازمة لتطوير أساليب العمل في الميدان.
- شرح آليات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المؤسسات التي تستقبل الأطفال المخالفين للقانون.
- خلق آليات لتطبيق نهج تشاركي بين جميع الأطراف المعنية في مجال العدالة للأطفال بهدف تحقيق وضمان مصالح الطفل الفضلى.
- مراقبة مدى احترام المؤسسات والمراكز لحقوق الأطفال وحمايتها وتنفيذها في هذه المؤسسات.

المشروع في أرقام

- بناء قدرات 17 إطارا من مراكز رعاية وتأهيل للأطفال التابعة للإدارة العامة للسجون والإصلاح بوزارة العدل، في مجال حقوق الطفل
- شمل برنامج التدريب 5 مراكز لحماية الطفل (مجاز الباب ، المروج ، المغيرة ، سيدي الهاني ، سوق الجد)

المشاركون:

- 17 مشاركا
- 12 من الرجال
- 5 من النساء

الإعانة العدلية للأطفال

2020

unicef

بعد اعتقالات جانفي 2020 ، تطوع العديد من محامي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لحماية الأطفال من انتهاكات حقوق الطفل.

لهذا السبب ، أحاطت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان نفسها بمحامين مستعدين للتطوع عند ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات.

أهداف المشروع

الهدف الرئيسي هو إنشاء نواة من المحامين المرتبطين بالرابطة على استعداد لحماية الأطفال من مختلف الانتهاكات المرتكبة ضد حقوقهم المختلفة.

- تشكيل مجموعة من المحامين المتطوعين

- إثراء معرفتهم بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

- إشراك المحامين في تطوير مشروع إنشاء فرق المساعدة القانونية للأطفال

- دراسة الصعوبات واقتراح الإجراءات لتجاوزها

- تقييم فائدة هذه التجربة لمعرفة ما إذا كان يمكن تعميمها

- تدريب الفرق والفروع في مجالات: مقاربة حقوق الإنسان، والصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأطفال، ومهارات المقابلة مع الأطفال، ومهارات التوثيق ...

- إنشاء قاعدة بيانات للفرق، لجمع المعلومات التي يمكن استخدامها للرصد والدراسات والبحوث والبرامج الأخرى والتقارير عن أوضاع الأطفال المخالفين للقانون وتحديد المشاكل.

- اعتماد مقرات الفروع كمقر لفرق المحامين

- البحث عن تمويل لتنفيذ البرنامج التجريبي: برنامج التدريب، وإنشاء مكاتب جماعية ولوجستيات العمل

- التدريب على المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالمساعدة القانونية للأطفال المخالفين للقانون

الإعانة العدلية للأطفال

"تنزيل حقوق الطفل في الرعاية والحماية في مجرى الاختيارات الوطنية الكبرى، التي جعلت من حقوق الإنسان مُثلاً سامية، توجّه إرادة التونسي وتمكّنه من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل، على نحو ما تقتضيه القيم الإنسانية".

الهدف الرّابع من أهداف مجلّة حماية الطّفل – الفصل الأوّل - 1995

المشروع في أرقام

تمت دعوة المحامين المتطوعين لحضور ورشتين تدريبيتين تبعا لاستعدادهم للدفاع عن الأطفال في العدالة.

- تكوين 11 محاميا منهم 7 نساء استعداد لحماية الأطفال من مختلف الانتهاكات المرتكبة ضد حقوقهم المختلفة
- تكوين 13 محاميا منهم 7 نساء على المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالمساعدة القانونية للأطفال المخالفين للقانون
- المنشورات: دليل رصد وتقييم حقوق الأطفال في المؤسسات الإيوائية

تدريب مدربين في مجال حقوق الطفل

جوان 2021 - جوان 2022

يهدف هذا النشاط إلى إعداد وتدريب مجموعة من اعضاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كمدربين في مجال حقوق الإنسان،

وذلك لدعم تطلعات الرابطة في مجال التدريب والتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وبالخصوص حقوق الطفل، واعداد البرامج والخطط بهدف تنفيذها من قبل الفروع المختلفة للرابطة في كامل تراب الجمهورية.

أهداف المشروع

الهدف الرئيسي

الهدف الرئيسي هو تدريب عدد من أعضاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من مناطق مختلفة على حقوق الطفل.

هذا المشروع جزء من رؤية أوسع، لأن وجود مدربين محترفين في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص، يتطلّب عددا أكبرا من الدورات التكوينية.

أهداف أخرى

- دعم وتطوير مهارات أعضاء الرابطة في مجال حقوق الطفل

- توظيف أنشطة البرنامج لتقييم وضع الاطفال في المناطق التي ينشط فيها المشاركون وفي المؤسسات المضيفة.

- وضع خطة لتنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية التوعوية وحملات التوعية في الفروع الجهوية والتنسيقات بناءً على محتوى البرنامج التدريبي.

أهداف مرجوة

- توفير المعرفة حول نظام حقوق الطفل الدولي والوطني والإقليمي

- تخطيط وتنفيذ وتقييم ورصد أنشطة التوعية بحقوق الطفل

-تشكيل خلية من خبراء الرابطة في مجال التدريب والتعليم على حقوق الطفل.

تدريب مدربين في مجال حقوق الطفل

المشروع في أرقام

- دعم وتطوير مهارات 20 مدربا من أعضاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال التدريب التشاركي في مجال حقوق الطفل
- 20 مشاركا: 12 رجال و8 نساء
- تكوين أعضاء من11 مجلسا بلديّا: بن عروس ، سيدي بوزيد ، مدنين ، أريانة ، الجم، المهدية ، سوسة ، قفصة ، صفاقس ، القصرين ، القيروان ، بنزرت.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في القرن الإفريقي وشمال أفريقيا

فيفري 2019

AFRICANDEFENDERS
Pan-African Human Rights Defenders Network

تم إنجاز هذا المشروع بالتعاون مع "African Defenders" شبكة عموم أفريقيا للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي شبكة تتكوّن من خمس منظمات دون إقليمية إفريقية تسعى لتعزيز و حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في القارة الأفريقية.

تم وضع هذا المشروع في إطار حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما في أفريقيا.

بفضل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تُعتبر تونس من بين البلدان المضيفة لمبادرة Ubuntu Hub Cities.

مبادرة Ubuntu Hub Cities مستوحاة من مبادرات إعادة التوطين الأخرى في جميع أنحاء العالم للسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان الأفارقة بالعثور على ملاذ مؤقت في قارتهم، حيث يمكنهم التواصل مع المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين الذين لديهم تجارب مماثلة.

أهداف المشروع

تهدف مبادرة Ubuntu Hub Cities لإعادة توطين المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. كما تسمح بالانتقال مؤقتًا إلى مدينة أفريقية بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين عانوا من التهديدات والعنف والضغط الشديد نتيجة لنشاطهم في مجال حقوق الإنسان.

يتيح لهم هذا التنقل أن يكونوا آمنين إضافة الى أخذ قسط من الراحة من بيئة العمل المجهدة والخطيرة.

هدف المبادرة الرئيسي هو ضمان السلامة الجسدية والعقلية للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال فترة إعادة توطينهم، مع السماح لهم بمواصلة عملهم.

من خلال الشراكات المحلية المختلفة، يوفر الانتقال أيضًا فرصة التعلم ومشاركة خبراتهم، حتى يكون لهم تأثير إيجابي على المجتمع المضيف والعودة إلى الوطن بقدرة أفضل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

العضويّة في الشبكات

- الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية
- الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات في مجال حقوق الإنسان
- الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
- الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان
- شبكة ائتلاف المجتمع المدني
- تنسيقية المساواة دون تحفظ
- مجلس الصحافة
- التنسيقية الوطنية من أجل القانون الشاملة لمناهضة العنف ضد المرأة
- التحالف الوطني من أجل رفع التحفظات عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سيداو.
- تنسيقية المنتدى الوطني للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
- التنسيقية الوطنية من أجل شعار لا للإرهاب نعم لحقوق الإنسان
- التنسيقية الوطنية لمناهضة التعذيب
- التنسيقية الوطنية حول إلغاء عقوبة الإعدام
- التنسيقية الوطنية للدفاع عن حريات التعبير
- التنسيقية الوطنية للعدالة الإنتقالية
- التنسيقية الوطنية حول حرية الإعلام
- الإئتلاف الوطني من أجل ملاحظة الإنتخابات
- ملتقى المجتمع المدني
- مرصد الوقاية من العنف المتطرف
- التحالف من أجل الأمن والحريات ASL
- تنسيقيات حقوق الطفل
- تحالف ضد تجريم الفقر
- الائتلاف المدني الوطني ضد العنف
- ائتلاف المجتمع المدني للدفاع عن المرفق العمومي للصحة

العضويّة في الشبكات

العلاقة مع المنظمات العربية والدولية

- عضو مؤسس للمعهد العربي لحقوق الإنسان
- عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- عضو بالتنسيقية المغاربية لجمعيات حقوق الإنسان
- عضو في الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات في مجال حقوق الإنسان
- عضو في الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
- عضو بالمنبر الأورومتوسطي غير الحكومي
- عضو بالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- عضو مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- عضو باللجنة الدولية للحقوقيين
- عضو بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.
- عضو بالمنظمة الدولية للهجرة
- عضو بمنتدى حقوق الإنسان
- مبادرة إصلاح القضاء
- المجموعة المواضيعية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حملات تساندهم الرابطة

حاسبهم، تعلم عوم، مانيش مسامح، حتى أنا حرقت مركز

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان هي المنظمة الحقوقية الرئيسية في تونس. تأسّست في 14 ماي 1976 وتحصلت على التّأشيرة القانونيّة في 7 ماي 1977، وهي أول جمعية من نوعها تظهر بإفريقيا والوطن العربي.

تهتم الرابطة بحقوق الإنسان ونشرها كثقافة، انتهاكات حقوق الإنسان، الحريات العامة والحريات الفردية...

يهدف عمل الرابطة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية الفردية والعامة المنصوص عليها بالدستور التونسي وقوانين البلاد وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

تضم الرابطة 31 فرعا جهويّا موزّعين على كامل تراب الجمهورية.

جائزة نوبل للسلام
2015

فازت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بجائزة نوبل للسلام سنة 2015، وذلك ضمن الرباعي التونسي الراعي للحوار السياسي الوطني بين الحكومة الانتقالية وجبهة أحزاب المعارضة، وقد منحت الجائزة لهذا الرباعي تقديرا لمساهمته الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة بعد ثورة 2011.

تأسس الرباعي الراعي للحوار الوطني في أعقاب اغتيال السياسي اليساري والنائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، لإنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد من مصاعب كبيرة واجهتها آنذاك، مهددة بانقسام شعبي وأيديولوجي عميق ينذر بانزلاق البلاد إلى دوامة عنف تعصف بالتجربة الديمقراطية.

وفي مقابل الدعوات التي ارتفعت منادية بتولي الجيش لحكم البلاد، وإقصاء "حكومة الترويكا"، وبحل المجلس الوطني التأسيسي؛ تشكّل الرباعي ودعا جميع الأطراف للدخول في حوار وطني شامل.

LTDH ® 2022